

قوله الصلاة اي المروضة تعطل لانه لا يصلح المزاول والاضا بظن ان لا يقرأ الا واجبا  
ولو خالف الصلاة لانه مخالف وسنة ما لو نذر ان يقرأه قدرنا معينا من القرآن في وقت  
معين واحسن وقتها الطهورين فانما يجب ان يقرأ ما نذر في ذلك الوقت بتمام  
القرآن ويشتاق عليه شراب الفواحب اجماعا في قوله

ما تقولون ولا جنبنا الاعراب بسبيل قال ابن عباس وغيره لا تقولوا بوضع  
نهارها الصلاة لا ليس فيها عبور بسبيل بل في مواضعها وهو المسجد ونظيره قوله  
تقعدت صوامع وبيع وصلوات وقول عليه الصلاة والسلام لا احد  
والبيع سبيل لضعف المسجد كالحايض ولا جنب رواه ابو داود عن عائشة رضي الله عنها وعن  
ابن عمر واما ابن القطن انه حسن وخبرنا بالكتك والترف والعبور للانية  
البيع معمد اليهود المذكورة وكما لا يحرم الابحار ان كان فيه عرض مثل ان يكون المسجد قرب  
طريقه فان لم يكن له عرض كونه كافي الروضة واصلا وحسب عبر لا يكلف  
الاسراع في المشي بل يمشي على العادة وبالمسالم الكافر فانه يمكن من المكث  
في المسجد على الاصح في الروضة واصلا وبغير النبي صلى الله عليه وسلم هو  
فلا يحرم عليه قال صاحب التلخيص ذكر من خصا يصعب عليه الصلاة عليه وسلم  
دخول المسجد جنباً وبالمسجد المدرس والربط ومصلى العيد ونحو  
ذلك وبلا عذر ما اذا حصل له عذر كان احتام في المسجد وتعد عليه  
الحزب لاغلاق باب او خوف على نفسه او عضوه او منفعة ذلك  
او على ما لا فلا يحرم عليه المكث ولكن يجب عليه كافي الروضة ان يتنيم  
ان وجد غير ثراب المسجد فان لم يجد غيره لا يجوز له ان يتنيم بل لو خالف  
وتنيم بوجه تنيمه كالتنيم بتراب معصوب والتراب المسجد الداخل  
في وقفه لا المخرج من ربح ونحوه وثانيه يحرم على من ذكر قراءة القرآن  
باللفظ في حق الناطق وبلاشارة في حق الاخرس كما قال القاضي  
في فتاويه فانها منزلة منزلة النطق هنا وذلك حديث الترمذي وغيره  
لا يقبل الجنب ولا الحايض شيئا من القرآن ولما حدث الكبراح من القرآن  
على قلبه ونظر في المصحف وقراءة ما سخطت تلاوته وتحريك لسانه

وهو بحيث لا يسمع نفسه لانها ليست بقراءة القرآن وفاق الطهورين  
يقرا الفاتحة وجوبا فقط للصلاة لانه مضطر اليها اما خارج الصلاة  
فلا يجوز له ان يقرأ شيئا ولا ان يوطأ الحايض او النفسا اذا انقطع  
دمها ويحل لمن ذكر اذ كان القرآن وغيرها كمواعظه واجابته واحكامه  
لا يقصد قرآن كقوله عند الكروبيحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له  
مقرنين اي مطيقين وعند المصيبة انا لله وانا اليه راجعون فان  
قصد القرآن وحده او مع الذكر حرمان اطلاق فلا كما نبه عليه في التلخيص  
لعدم الاختلاف بجرمته لان لا يكون قرآنا الا بالقصد قاله النووي وغيره  
ويستحب غسل الفرج والوضوء للاكل والشرب والنوم والجماع والمجا  
يض والنفسا بعد انقطاعها **فصل في احكام الغسل ورائضه**  
ولو سونا **فصل في احكام الغسل** في احكام الغسل  
بغسله عن الحدث والنجس وفرضان على ما صححه النووي في كتابه من الا  
كتفها بغسله وهو المذهب الاول **النجس** الحديث انما الاعمال بالنيات  
فيبني رفع النجاسة اي رفع حكمها ان كان جنباً ورفع حدث الحيض  
ان كانت حايضا ولو طأ كافي الروضة واصلا والغسل من الحيض كما  
قال ابن المفري فلونوي شخص رفع النجاسة وحدثه الحيض او عكسه  
او نوى دفع نجاسة الجماع وجنابته بالاغتسال او عكسه صح مع الغلط  
دون العمد كتنظيره في الوضوء كذا في المجموع وقضية تعليمهم اجاب  
الغسل عن النفاس يكون دم حيض مجتمعاً ان يصح نية احدهما الاخر  
وبمجره في البيان ويكفي فيه رفع الحدث عن كل البدن وكذا مطلقا  
في الاصح لاستلزامه رفع المطلق رفع المقيد ولانه ينصرف الى حدثه لوجود

وهو

وهو عذر من ان يقرأه وقال ابن عباس  
وهو عذر من ان يقرأه وقال ابن عباس  
وهو عذر من ان يقرأه وقال ابن عباس